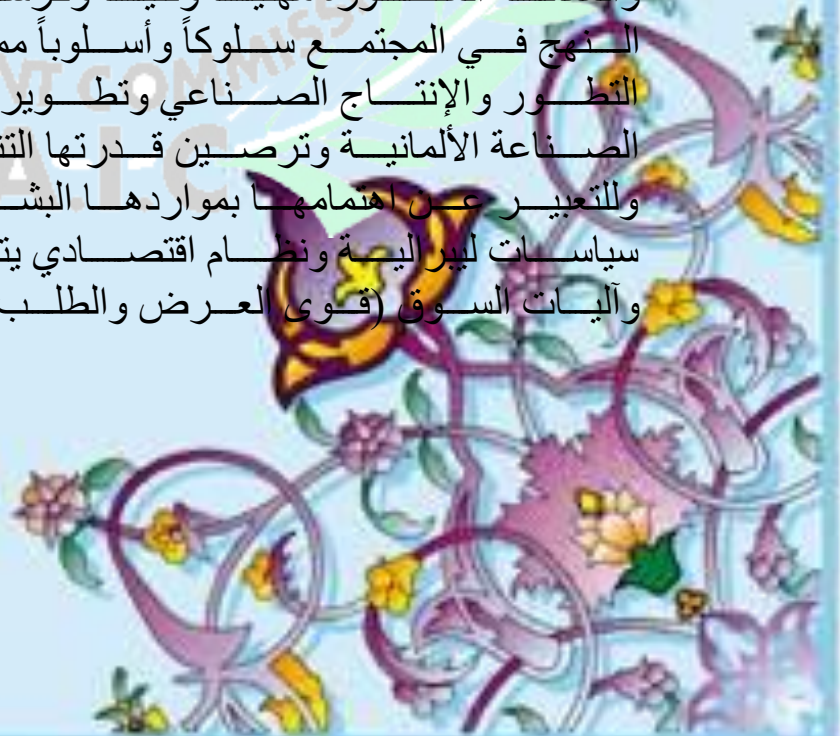


## م/ التجربة الألمانية فى التنمية الاقتصادية والبشرية

### ١. المقدمة :-

بعد الدمار والخراب الذى أصاب اقتصاديات ومجتمعات أوروبا الغربية بضمها ألمانيا الاتحادية خلال الحربين العالميتين الأولى للفترة من ١٩١٤/٧/٢٨ ، ولغاية ١٩١٨/١٢/١١ ، والثانية للفترة من ١٩٣٧/٧/٧ ولغاية ١٩٤٥، حيث دمرت أغلب مرافق الحياة وعطلت تماماً متطلبات دورة الحياة اليومية عندها أخفق الاقتصاديون فى تقدير الفترة الزمنية المطلوبة لكي تنهض ألمانيا من جديد لأنهم ركزوا فى تقديراتهم على المعطيات الخاصة بإمكانية توفير مستلزمات رأس المال المادي وأهملوا أهمية رأس المال البشري ودوره فى عملية التنمية الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية وقدرة الموارد البشرية المتطورة التى تمتلك الخبرة العملية والمهنية وانفتاح هذه القدرات البشرية على المتغيرات فى الخارج ليس لمواكبة التطور، وإنما للإسراع فى تنفيذ برامج التنمية وإعادة الأعمار خاصة وان الفلاسفة والمفكرين الألمان كان ولازال لهم دوراً قيادياً ومؤثراً فى بناء المنهج النقدي وتطوير مراحل التنوير ومن بينهم/ فون فردريك لست، ماكس هور كهايمر، هيكل، ماكس فيب، نيتشه ويورجن هيرماس، اللذان يعتبران من أبرز فلاسفة أوروبا فى العصر الحديث ومن بين العوامل التى سرعت فى تطوير وتائر النمو الاقتصادي والبشري فى ألمانيا وبالشكل الذى أصبحت بموجبه نموذجاً أوربياً يُحتذى به فيما يتعلق بكيفية انبثاق الوحدة الألمانية التى خطط لها وأنجزها القائد الألماني/ بسمارك فى سبعينات القرن التاسع عشر والتي كان لها الدور البارز فى إثارة وتحذية نوازع التوحيد والاستقلال لدى بقية الشعوب الأوربية التواقفة للاستغلال والتوحد آنذاك.

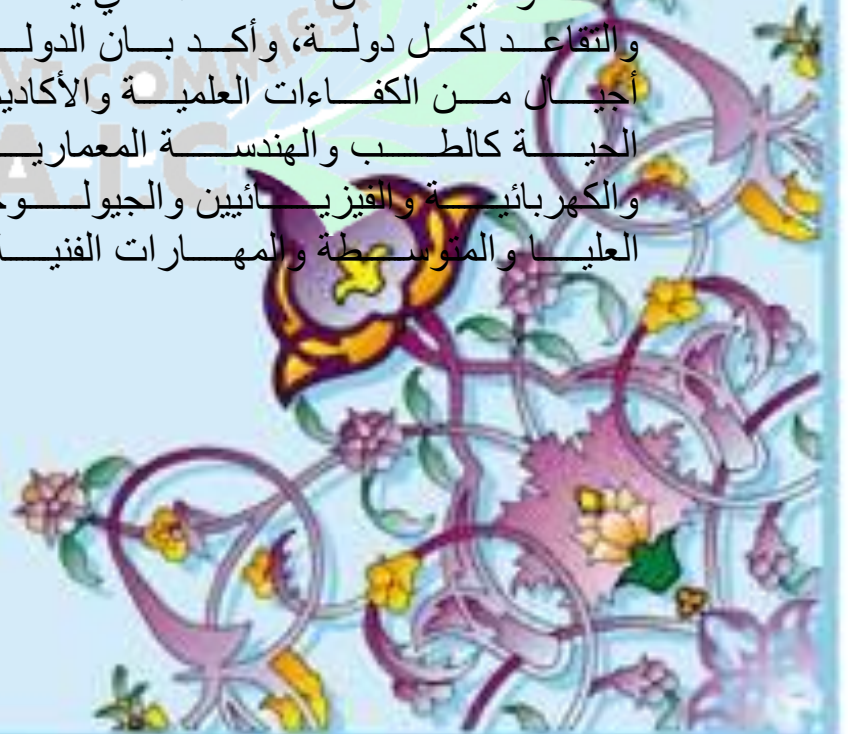
وتعتبر التجربة الألمانية الحديثة نموذجاً جديراً بالدراسة ونقل الخبرة وعوامل النجاح، إذ رغم الدمار شبه التام الذي تعرضت له البنية الأساسية والصناعية والقدرات العسكرية المتطورة وتقسيم ألمانيا إلى دولتين هما (ألمانيا الغربية عاصمتها بون وتتبع المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) والثانية (ألمانيا الشرقية عاصمتها برلين تتبع المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي آنذاك) إلا أن (ألمانيا الغربية) استطاعت وكنتيجة للعوامل المشار إليها أنفياً من استعادت كيانها الفاعل بحدود عقدين من الزمن لتفرض وجودها كقوة اقتصادية كبرى منذ سبعينات القرن العشرين وتعود دولة موحدة مؤثرة سياسياً واقتصادياً في النظام الدولي خلال التسعينات وأصبحت تُعرف (بالقوة السادسة) بعد الدول الخمس صاحبة حق استخدام الفيتو في مجلس الأمن والأمم المتحدة والمرشحة لقيادة أوربا الغربية اقتصادياً نتيجة لديمومة تطويرها لعمليات التنمية الاقتصادية والبشرية والسعي الدؤوب لمواصلة دورها للاستثمار في الخارج ونقل تجربتها إلى بقية الدول الساعية لتطوير مواردها الاقتصادية والبشرية ومن أبرز مظاهر التجربة الألمانية هو التركيز على بناء الكادر البشري وتربيته تربية وطنية سليمة إدراكاً منها لأهمية دور الإنسان في بناء المجتمع لذا ركزت على خطط إصلاح التعليم والتعلم الفني والمهني وشيدت العديد من المعاهد والكليات لرفد المعامل والمصانع بالكوادر والعمالة المتطورة مهنيًا وفنيًا وكرست جهودها لترسيخ هذا النهج في المجتمع سلوكاً وأسلوباً مما ساهم في دفع عجلة التطور والإنتاج الصناعي وتطوير مختلف ميادين ومرافق الصناعة الألمانية وترصين قدرتها التنافسية في السوق الدولية وللتعبير عن اهتمامها بمواردها البشرية فإنها ورغم اعتمادها سياسات ليبرالية ونظام اقتصادي يتبنى المنافسة الاقتصادية وآليات السوق (قوى العرض والطلب) إلا أن ذلك لم يكن على



حساب رفاهية المواطن الألماني وضمان حقه في الحياة الكريمة وذلك بالتركيز على ضرورة توفير فرص العمل والتعليم المتطور وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي المنصف.

للاعتبارات أعلاه ولما مدون أدناه فإن ألمانيا كانت في مقدمة الدول الأوروبية التي نهضت اقتصادياً واجتماعياً وواصلت تطورها إلى أن أصبحت من الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً وذلك:-

١. خلال المرحلة الاستعمارية تنافست كل من بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال وهولندا بوصفها الدول المستعمرة للعديد من المستعمرات ابتداءً من العالم الجديد آنذاك والتي عرفت فيما بعد بالولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم البرازيل ودول القارة الأفريقية وشبه القارة الهندية وما إلى ذلك حيث ركزت تلك الدول على نهب وسلب ثروات شعوب مستعمراتها وتحديدًا الذهب والفضة لان المقياس الأساسي لقوة وعظمة أي دولة استعمارية وقتها هو مقدار ما لديها من الذهب والفضة وتصدى لهذه المنهجية الاقتصادي الألماني/ فون فردريك لست الذي ركز في نظرية الاقتصادية على أهمية تطوير وتدريب القوى البشرية لأنه كان يؤمن بأن قوة أي بلد يجب أن لا تقاس بمقدار ما لديه من ذهب أو فضة وإنما بمقدار ما يمتلك من قوى عمل فعال متطورة أي الأيدي العاملة المعروضة في سوق العمل من الفئة العمرية (١٨) عاماً ولغاية سن التقاعد الذي يختلف باختلاف قوانين العمل والتقاعد لكل دولة، وأكد بان الدولة القوية هي التي تمتلك أجيال من الكفاءات العلمية والأكاديمية في مختلف العلوم الحية كالطب والهندسة المعمارية والمدنية والميكانيكية والكهربائية والفيزيائية والجيولوجيين والكفاءات الإدارية العليا والمتوسطة والمهارات الفنية والعلمية ولتحقيق هذا



الهدف يجب أن تتبنى الدولة سياسات تركز على الاهتمام بما يلي:-

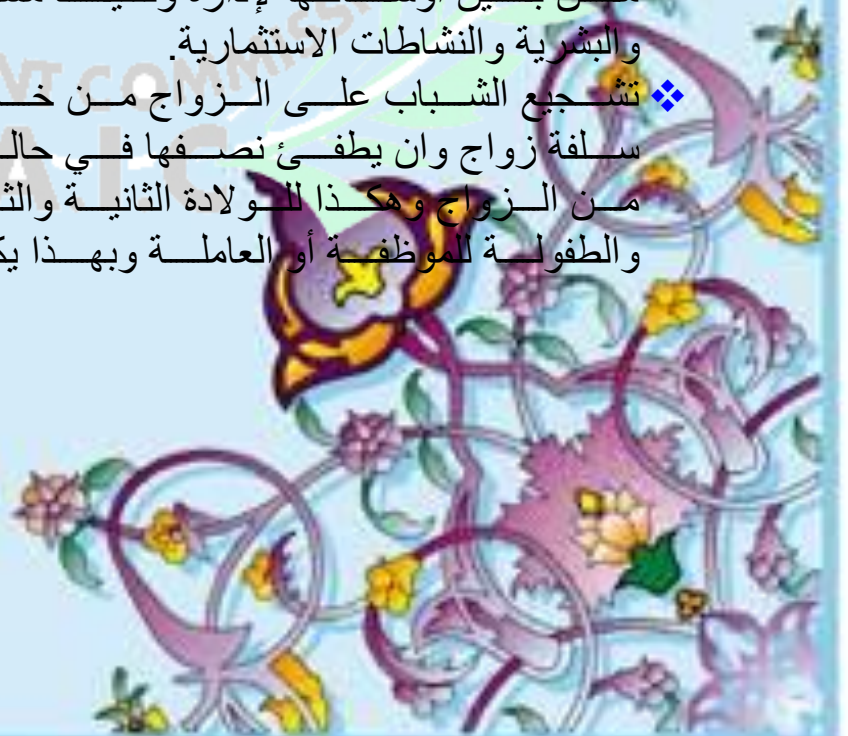
❖ المستوى العلمي والتوسع في إنشاء الجامعات العلمية والمؤسسات والمراكز التعليمية والمهنية لرفد الصناعات المتقدمة بما تحتاج إليه من القيادات العلمية والإدارية والمهارات الفنية والمهنية.

❖ تبني سياسة الأشغال العامة أي التوسع في خلق وإيجاد فرص عمل ولكافة فئات قوى العمل الفعال وحسب المستوى التعليمي والمهني والقيادات الإدارية خاصة في ميدان الصناعة والزراعة باعتبارهما القطاعين الأساسيين لاستيعاب قوى العمل الفعال في سوق العمل.

❖ المستوى المعاشي لقوى العمل الفعال أي التعامل مع أجور ورواتب العمال والموظفين ليس على أنهم جزء من النفقات الكلية للمشروع أو الوحدات الإنتاجية التي يعملون بها وإنما جزء من دواعي تحفيز الطلب الكلي على البضائع والسلع المنتجة والمعرضة في سوق الإنتاج لان زيادة الأجور والرواتب لهذه الفئة من قوى العمل يترتب عليه توسيع الطاقة الإنتاجية للمصانع والوحدات الإنتاجية وذلك بزيادة الطلب على ما تنتجه من بضائع وسلع .

❖ أن تجتهد الدولة لخلق الدخل وإعادة توزيعه وفق معايير العدالة الاجتماعية وتعزيز دور الطبقة الوسطى في البناء والاعمار ومنحها فرصة الإبداع والابتكار لبروز قيادة مميزة من بين أوساطها لإدارة وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية والنشاطات الاستثمارية.

❖ تشجيع الشباب على الزواج من خلال تقديم منح مالية لهم/ سلفة زواج وان يطفئ نصفها في حالة حصول ولادة بعد سنة من الزواج وهكذا للولادة الثانية والثالثة ومنح إجازة الأمومة والطفولة للموظفة أو العاملة وبهذا يكون الاقتصادي (فرديك)



أو من طالب بهذه المكاسب لقوى العمل وحث الدولة على تطبيقها.

❖ التوسع في بناء مؤسسات التدريب للعمال والموظفين لبلوغ مستوى متطور من الإتقان للأعمال والمهام الموكلة لهم.

٢. بعد أن أسدلت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨، وأدركت الحكومات الأوروبية تداعيات الركود الاقتصادي الذي بدأ ينتاب اقتصادياتها ظهرت أفكار وأراء اقتصادية تقلل من أهمية هذا الركود أو التباطؤ في النمو على إعتبار أن ذلك يمثل حالة مؤقتة يمكن تجاوزها بتفعيل آليات قوى العرض في سوق الوحدات الإنتاجية طبقاً لنظرية الاقتصادي الفرنسي (ساي) وخلصتها بان العرض يخلق الطلب عليه لذا كان التركيز على كيفية تنشيط وحدات الإنتاج لتوسيع منتجاتها من السلع والخدمات بأقل كلفة بما في ذلك الضغط على أجور العمال والموظفين إلا إن واقع الحال كرس الانكماش والركود الاقتصادي وتوسعت الفجوة الانكماشية للحد الذي بدأت تنهار العديد من الوحدات والمصانع الإنتاجية.

٣. وفي عام ١٩٢٧، تصدى عضو مجلس اللوردات البريطاني الاقتصادي الانكليزي/ جون كنز لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية وذلك من خلال نظريته الاقتصادية الموسومة الاستخدام الشامل (Full Employment) عرفت فيما بعد بالنظرية الكنزية والتي أكدت على:-

❖ إن العرض للسلع والخدمات لا يخلق الطلب عليها وان تنشيط آليات العرض غير مجدية لان المشكلة تكمن في قوى واليات الطلب الكلي الفعال أي إن أذواق المستهلكين ليست متساوية أو متشابهة وان الذي يتحكم في عرض السلع والخدمات ليس وحدات الإنتاج والمصانع التي تنتجها وإنما القدرة الشرائية وأذواق طالبي تلك السلع والذين يختلفون فيما بينهم من حيث

المستوى المعاشي والمركز الاجتماعي والمستوى التعليمي والمهني والحرفي ... الخ لذا فإنه أكد على منهجية جديدة للإنتاج قائمة على أساس الأخذ بعين الاعتبار نمطية الاستهلاك أي الإقرار بوجود طبقة في المجتمع ترغب في الحصول على مستوى متقدم من السلع والخدمات المعروضة من حيث الجودة ودقة الصنع كالألبسة والعطور والعجلات الفارهة وهو يعرف حالياً (بالماركات العالمية).

❖ أن نقطة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي لأي اقتصاد وليست في سوق الإنتاج كما كان سائداً في نظرية (ساي) العرض يخلق الطلب عليه وإنما تحدد نقطة التوازن في سوق العمل وان مستوى الأجور والرواتب السائدة لها الدور المؤثر في تحديد ذلك بين قوى ومكونات العرض الكلي الفعال والطلب الكلي الفعال وبهذا فان (كنز) أنهى ومنذ عام ١٩٢٧، والى الأبد المرتكزات والآليات الأساسية لنظرية (ساي). ويعتبر أول اقتصادي دعى إلى ضرورة تدخل الدولة في توجيه وتحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادي والاستثماري بعيداً عن أي نوع من الاحتكار والشمولية والتخطيط المركزي الذي تميزت به اقتصاديات الدول الاشتراكية آنذاك.

❖ أن التوصل إلى مستوى الاستخدام الشامل لأي اقتصاد لا يمكن تحقيقه دون اعتماد سياسات اقتصادية ومالية ونقدية تقود إلى التوسع المدروس في فعاليات التنمية الاقتصادية والبشرية واستغلال واستثمار الثروات والموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة عالية.

❖ اعتماد سياسة الأشغال العامة بدافع خلق فرص عمل وإعادة توزيع الدخل بصورة أكثر شفافية لذا دعا الحكومات إلى الإسراع في تنفيذ شبكات الطرق وبناء الجسور والتوسع في تقديم الخدمات الصحية وبناء الجامعات والمؤسسات التعليمية

ومراكز التدريب وقنوات الري ومشاريع الصرف الصحي، لإيجاد فرص عمل سريعة لاستيعاب البطالة واستثمار هكذا مؤسسات لتطوير كفاءة ومهارات قوى العمل وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

❖ استمر مؤيدوا النظرية الكنزوية من الاقتصاديين والإداريين في تطوير المرتكزات الأساسية لهذه النظرية خاصة ما يتعلق بتطوير مفهوم مكونات الطلب الكلي الفعال ورفع المستوى المعاشي وبما يتوافق وارتفاع مستوى الأسعار وظهرت مدرسة اقتصادية جديدة أطلق عليها الكنزيون المحدثون واکدة هذه المدرسة على إمكانية تحقيق مستوى الاستخدام الشامل وإيجاد حلول للإشكالات التي تحول دون بلوغ هذا المستوى سيما بعد أن برز دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع الاقتصادية والصناعية ذات الأرباح والعائد المالي المجدي.

٤. بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وجدت حكومات الدول الأوروبية نفسها أمام معضلة اقتصادية واجتماعية كبرى تتطلب معالجتها مزيداً من الحكمة ونظريات اقتصادية حديثة تلبي احتياجات مرحلة النهوض من تحت الركاب لتتجاوز أزمة البطالة الخائفة والمباشرة بإعادة الأعمار ومواصلة التطوير الاقتصادي وأدركت قيادات أوروبا أنذاك ضرورة الانفتاح على المتغيرات الخارجية والتواصل مع كل ما هو جديد من الأفكار والرؤى والنظريات الاقتصادية لان المعروض من المشاكل يصعب تجاوزه بما هو سائد من نظريات اقتصادية وتصدى لهذه المعضلات الاقتصادي الانكليزي المشهور/ مارشال الذي طرح نظريته الاقتصادية والتي أطلق عليها (مشروع مارشال للتعاون الاقتصادي) لإعادة بناء أوروبا الغربية

## واهم ما تضمنه:-

❖ لا يمكن لأي بلد أن يتجاوز مشاكله الاقتصادية ويواصل النمو والتطور الاقتصادي بمفرده دون التعاون مع بقية الدول، لذا أكد على أهمية تخصيص كل بلد بإنتاج السلع والخدمات التي يمتلك الميزة التنافسية لإنتاجها بأقل كلفة وتصديرها إلى البلد الذي يحتاجها واستيراد السلع والخدمات التي يتخصص بإنتاجها ذلك البلد ... وهكذا تبدأ عملية إعادة الأعمار وتطوير الصناعات المميزة لكل بلد أوربي إذا أكد على ضرورة أن تواصل بريطانيا إعادة أعمار مصانع النسيج وتباشر اسبانيا بإعادة أعمار مصانع النسيج ويتم التبادل بينهما وبقية الدول الأوربية كل حسب تخصصه في إنتاج السلع والخدمات التي لديه الميزة التنافسية لإنتاجها وتصديرها وفق مبدأ تبادل المنافع الاقتصادية أو الدفع بالأجل .

❖ أن تبادر البنوك والمؤسسات المالية بتأمين متطلبات التمويل اللازمة للمشاريع المضمونة النجاح وبشروط إقراض ميسرة.

٥ . كنتيجة لتغير الأوضاع السياسية بعد عام ١٩٤٥ ، وانقسام العالم إلى معسكرين عملاقين هما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويضم دول أوربا الغربية ومدعوم من قوة عسكرية متنامية (الحلف الأطلسي) والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي ويضم دول أوربا الشرقية ومدعوم بقوة عسكرية (حلف وارشو آنذاك) ظهرت أحزاب سياسية متعددة في أوربا الغربية وبرز دور فاعل لنفايات واتحادات العمال في كلا المعسكرين وانعكس هذا الوضع على نشاطات الميدان الاقتصادي في دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لذلك ظهرت نظريات اقتصادية جديدة تلبى طموحات دول وحكومات ما بعد الحرب العالمية

الثانية على صعيد استيعاب البطالة ورفع مستوى النمو والتطور الاقتصادي ومن بين تلك النظريات:-

❖ نظرية الاقتصادي الأمريكي/ جون روستو والموسومة مراحل النمو الاقتصادي أو ما اصطلح على تسميتها نظرية المراحل الخمسة للنمو خلاصتها التأكيد على سلم الأولويات لمشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية وتهيئة رأس المال المطلوب والانطلاق لتنفيذ المشاريع التنموية المقررة والمرحلة الأخيرة قياس المعطيات والمنجزات المتحققة من المراحل الأربعة الماضية ومن ذلك ارتفاع نسبة الخريجين من الجامعات والمعاهد العلمية والتكنولوجية، زيادة الإقبال على استهلاك السلع المعمرة وارتفاع واثار تطور مشاريع البنى التحتية والخدمات الصحية.

❖ نظرية الاقتصادي الأمريكي/ جون كلارك هيوم والمعروفة بنظرية توازن المحفظة الاستثمارية، ركزت على أهمية دور النقود والمصارف ومؤسسات التمويل المالي في دعم التنمية الاقتصادية والبشرية لان التعاون الاقتصادي بين دول المعسكرين المذكورين خاصة دول اقتصاديات السوق/ الدول الرأسمالية فتح مجال التعاون بين الشركات الأوروبية وشركات الدول النامية التي تؤمن بمنهجية اقتصاد السوق لتبادل الخبرات والتجارب العملية وانبثقت شركات دولية لإدارة الأعمال المشتركة مدعومة من قبل بنوك عملاقة أمريكية وأوروبية تعتمد سياسات الانفتاح في دراسة المتغيرات الاقتصادية عالمياً وتحديد مستويات أسعار الفائدة على الادخار والودائع الثابتة حسب الفترة الزمنية لكل وديعة.

في العام ١٩٧٨، ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بإدارة الجودة الشاملة عندما شرعت قيادة البحرية الأمريكية لوضع نظام تقييم بموجبه مستوى أداء تشكيلاتها

البحرية لاتخاذ قرارات تتعلق بمواصلة تطوير المنشآت ذات الجدوى الاقتصادية والتوقف عما هو دون ذلك، واستفادة اليابان من هذا التوجه وطورت ذلك حيث أصبحت الشركات اليابانية تمثل النموذج الرائد في هذا المجال واستمر الخبراء والاقتصاديين المبدعين الأمريكيين واليابانيين في تطوير النظريات الاقتصادية لذا ظهرت نظريات متطورة في عقد الثمانينات والتسعينات وما بعدها في مجال الإدارة الإستراتيجية، إدارة الجدوى الشاملة وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الأعمال الدولية ونظريات الإحصاء الاقتصادي والاقتصاد القياسي والرياضيات العالية وما إلى ذلك، وان الهدف من تبني هذه النظريات هو لتسريع عمليات التنمية الاقتصادية والبشرية واستيعاب قوى العمل العاطلة وتحسين الخدمات العامة والكهرباء ويتم التعامل في تنفيذ الصفقات والعقود التجارية بصيغ مختلفة منها الدفع بالأجل مقابل ضمانات بنكية ومصارف ومؤسسات مالية ذات قدرات مالية عالية. وانتقلت تلك النظريات إلى أوروبا وكانت البداية من ألمانيا الغربية التي كانت ولا تزال تعمل وبجدية عالية لتطوير قدراتها واستثمار ثرواتها ومواردها الاقتصادية والمعدنية بكفاءة عالية ليس لتعزيز مكانتها الدولية اقتصادياً وسياسياً وإنما لتحقيق حلم الوحدة مجدداً وقد أفضت جهودها هذه إلى أزال الت جدار برلين الفاصل بين شطريها الغربي والشرقي وأنجزت وحدتها ثانية في ١٩٨٩/١١/٩، وتعد ألمانيا الموحدة حالياً قوة اقتصادية عملاقة، وسياسياً دولة فاعلة في محيط العلاقات الدولية بين الغرب والشرق وشبه القارة الهندية وتتطلع إلى قيادة أوروبا اقتصادياً وان تكون ضمن مجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتمتع بحق استخدام الفيتو.



## ٧. عناصر التشابه بين التجربة العراقية والألمانية بالتنمية الاقتصادية والبشرية

إن الواقع العملي لتجربة التنمية الاقتصادية والبشرية العراقية يشير إلى وجود العديد من أوجه التشابه مع التجربة الألمانية عند بداية انطلاقها والتجربة العراقية حالياً على صعيد مشاريع التنمية الاقتصادية والنشاطات الاستثمارية ومن بين ذلك الآتي :-

❖ يمتلك العراق العديد من الموارد الاقتصادية والثروات المعدنية التي تؤهله لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية الإستراتيجية وفي مقدمتها المشاريع الصناعية والزراعية الرائدة التي تمنحه فرصة التوصل إلى مستوى الاكتفاء الذاتي.

❖ لدى العراق موارد بشرية ذات كفاءة علمية ،أكاديمية ،مهنية وحرفية عالية تمكنه من الإسراع في تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية دون الحاجة إلى استقطاب كفاءات ومهارات من الخارج مقابل إغراءات مالية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي ، لان العراق وخلال مرحلة السبعينات والثمانينات استطاع تأمين غالبية احتياجاته من مختلف الكفاءات والاختصاصات العلمية من خلال البعثات والزمالات الدراسية والدورات العلمية والفنية التي أوفدت للخارج وخاصة إلى الجامعات الأوروبية والأمريكية ، إضافة إلى تأسيس جامعات حكومية في الداخل كجامعة الموصل والديوانية والموافقة على تأسيس جامعات أهلية منها جامعة التبرث والمأمون وكليات أهلية / كلية المعارف الجامعة. والاهتمام بتوسيع الدراسات العليا في جامعة بغداد ، المستنصرية ، البصرة والموصل ورفع المستوى التعليمي في هذه الدراسات والدراسات الجامعية.

❖ الانفتاح على المتغيرات الإقليمية والعالمية بهدف نقل التكنولوجيا المتطورة وتوظيف تداعيات ثورتي الاتصالات والمعلومات والنظريات الاقتصادية الحديثة ، وحذا العراق حذو ألمانيا للانفتاح على هذه المتغيرات لنقل التكنولوجيا المتطورة والاستفادة من النظريات الاقتصادية الحديثة.

❖ إن العراق وبعد عام ٢٠٠٣، قد غادر نظريات وسياقات وثقافة الاقتصاد الشمولي ومتطلباته كالتخطيط المركزي والخطط الخمسية وطويلة الأمد ، وأصبح يصنف اقتصاد قريب من بيئة ومحيط اقتصاد السوق.

❖ عام ٢٠٠٦، صدر قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، وتعديلاته اللاحقة كمحاولة جادة من الحكومة المركزية لتفعيل دور القطاع العراقي الخاص للاستثمار بالداخل والعمل لتحفيز وجذب شركات القطاع الخاص العربية والأجنبية للاستثمار في مختلف المحافظات العراقية ، إلا إن هذا القانون بحاجة إلى تدخل الحكومة المركزية لإزالة المعوقات التي تنتاب مساره وتحول دون سرعة تنفيذ بنوده لاعتبارات عديدة منها البيروقراطية والفساد المالي والإداري في الوزارات ذات الصلة بالنشاطات الاستثمارية.

❖ العراق حالياً يعد من الدول التي تتبنى منهجية وسياقات عمل اقتصاد السوق القائم على المنافسة التامة وضرورة توفير المعلومات المتعلقة بمشاريع التنمية والاستثمار لكافة الأطراف المستفيدة منها.

❖ ينفرد العراق عن ألمانيا كونه دولة منتجة ومصدرة للنفط ويمتلك احتياطات نفطية هائلة وباستطاعته تطوير ورفع مستوى إنتاجه النفطي بمعدل (٥) مليون برميل يومياً تقريباً فيما لو استطاعت وزارة النفط من تطوير القدرة الإنتاجية للحقول والآبار النفطية المنتجة والإسراع في إبرام عقود مع شركات عالمية نفطية كشركة شيل ، بكتل ، دورفي وأوكسن

عندها سيتملك العراق القدرة على تصدير (٧-١٠) مليون برميل يومياً وبهذا يكون العراق قد حقق إيرادات مالية عالية تؤهله ليكون في مرتبة الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً خاصة في مجال الصناعات النفطية والبتر وكيمياوية المختلفة وعندها سيكون العراق قد بلغ مستوى الرفاهية الاقتصادية واستوعب اغلب الأيدي العاطلة عن العمل.

❖ وقد تعلق الأمر بمحافظة الانبار فان لديها ترسبات معدنية ثمينة وبكميات تجارية وصناعية ولـ (٢٢) معدن بالإمكان المباشرة باستثمارها وحسب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، أو استغلالها مباشرة من قبل الحكومة المحلية طبقاً لمشاريع التنمية الاقتصادية فيما لو خصصت لها الموارد المالية اللازمة للتنفيذ خاصة وان الموارد البشرية والكفاءات العلمية والمهنية متوفرة بالمحافظة والمحافظات القريبة منها وبهذا يجسد الاستثمار ومشاريع التنمية الاقتصادية عامل الوحدة الوطنية والترابط الاجتماعي وليس العكس.

## ٨. الاستنتاج والتوصيات:-

❖ يتضح مما تقدم ان التجربة الألمانية في التنمية الاقتصادية والبشرية والمشاريع الاستثمارية تجربة غنية ورائدة ويمكن استخلاص النتائج المجدية منها وفي مقدمتها الانفتاح على المتغيرات الإقليمية والخارجية اقتصادياً وتوظيف ما يمكن استثماره لخدمة المصالح العليا للعراق الجديد سيما مشاريع التنمية والخدمات وتوفير فرص سريعة لاستيعاب الأيدي العاطلة عن العمل.

❖ بما ان التخصيصات المالية المخصصة لموازنة محافظة الانبار وموازنة تنمية الأقاليم لا تتوافق وحجم وضخامة المشاريع المطلوب انجازها بدافع تنفيذ مشاريع تنموية

وتتسبب الاستثمار ولعدم وجود مصارف للقطاع الخاص العراقي لديها الإمكانية المالية للاضطلاع بدور التمويل حالياً ولمعالجة هذه الإشكالية على حساب عامل الزمن أي الانتظار لحين ارتفاع عائدات العراق من صادرات النفط خلال الخمس سنوات القادمة ، وكما مبين أعلاه لذا نقترح موافقة الحكومة المركزية على دعم الحكومة المحلية للانبار من خلال زيادة نسبة التخصيصات المالية لمزانية المحافظة وموازنة تنمية الأقاليم ، لكي تتبنى تنفيذ مشاريع تنمية واستثمارية تقود إلى استيعاب الأيدي العاطلة عن العمل كل حسب مؤهلاته العلمية والمهنية والحرفية وكما يلي:-

✘ توفير فرص عمل سريعة وذلك من خلال تنفيذ الأتي:-

- حملات التنظيف ورفع القمامة في كافة الاقضية والنواحي.
- حملات لشق الطرق داخل النواحي والاقضية وإعادة أكساء غير الصالح للاستخدام خاصة الطرق التي تربط النواحي بالاقضية والأخيرة بمركز المحافظة.
- حملات مكثفة لرش المبيدات الزراعية الكفيلة بحماية البساتين والأشجار المثمرة مما ينتابها من أمراض وكما كان الحال خلال فترة السبعينات.
- إقامة مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة تضم من ( ٥ - ١٥ ) عامل.
- تشجيع الصناعات الحرفية والمهنية الصغيرة وذلك برفدها بالأجهزة والمعدات المطلوبة.

✘ إما على صعيد المدى المتوسط والطويل نقترح الموافقة على توظيف علاقات بعض رجال الأعمال

والتجار والصناعيين والمقاولين من أبناء المحافظة للقيام بما يلي :-

- الانفتاح على الدول المانحة للحصول منها على المساعدات والتسهيلات التي اعتادت على تقديمها للدول النامية بما في ذلك المساعدات المالية والعينية والقروض طويلة الأمد وبفوائد ميسرة.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني للحصول من خلالها على المساعدات المالية وما تقدمه الدول الداعمة لهذه المنظمات من خدمات ودعم لوجستي لبعض الصناعات الصغيرة والنشاطات المهنية والحرفية.
- تنفيذ حملة أعمار لإنشاء (٢٠٠) مدرسة ابتدائية و(١٥٠) مدرسة متوسطة وإعدادية و (١٥٠) مستوصف ومركز طبي في عموم المحافظة بهدف رفع مستوى التعليم والخدمات الصحية.
- الاستفادة من وجود بعض الشركات المحلية والإقليمية والدولية التي لديها الاستعداد للتعامل وفق صيغة الدفع بالأجل لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية وتمويل النشاطات الاستثمارية أو الاستثمار المباشر في الأنبار وبما يترتب عليه الإسراع في إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية....وتقديم خدمات بلدية للمواطنين وتأمين الحاجات الملحة وذات الصلة بتطوير البنى التحتية وتوفير فرص عمل لاستيعاب العاطلين.

A.I.C



# هيئة أستثمار الأنبار

أعداد

د. صالح الخليفة

عضو مجلس إدارة هيئة الاستثمار في الأنبار  
النائب الأول لرئيس المجلس الاقتصادي للتنمية في الأنبار  
عضو مكتب الخبراء / مكتب السيد محافظ الأنبار



AL ANBAR  
INVESTMENT COMMISSION  
A.I.C

